الفصل الأول

العلاقة مع الحاكم ..
بين المناصحة والمنازعة

عندما حاولت رموز للمشروع الإسلامى أن تؤسس لمشروعها فى حقبته الثانية ، كان من سوء الظروف أن جاءت هذه الرموز حاملة معها عقدة الماضى القريب ، وترسبات مرحلة سوداء لم تهدأ جراحها بعد ، ومما نالها من التعامل القمعى للنظم الاستبدادية مع الإسلاميين .

فلم تكن هذه الرموز - القيادية - نفسها خالية من هذا الأثر ، كما لم تفرز بداية المشروع فى هذه الحقبة قيادات جديدة ولا أفكاراً جديدة ، مستلهمة بتجرد دروس الماضى البعيد والقريب ، كما لم يكن بالإمكان أن تتبنى هذه الرموز مشروعها فى الظروف الجديدة ، طارحة معه جراح الأمس ، وكما لم يكن بالتالى لتحمل معها من دروس وعبر التجربة إلا الذى أفرزته وما تفرزه فعاليات علاقة بين ظالم ومظلوم ، لاقى الأخير فيها أشد صنوف العذاب ، وهو يحسب أنه لم يلق هذا إلا لكونه يقول : ربى الله . فكان من الأثر البالغ أن يسيطر درس واحد لا غير على فلسفة التغيير ، والتى استقاها مبشرو المشروع الإسلامى فى هذه الحقبة والتى جاءت مع مطلع السبعينيات من هذا القرن الميلادى ، وكانت خلاصة هذا الدرس : أن التغيير سيبدأ وسينتهى عند إزالة الطواغيت .

وطبيعى أن تتولد نظرة مرادفة لذلك تحمل الريبة والتشكك فى كل مَن يتعامل من قريب أو بعيد مع مؤسسات هذه الطواغيت سواء أكان فرداً عادياً أو مفكراً ، أو ممن يمارس التدين والإرشاد .

ومع أن هذه البدايات يكتب لها فضل تدشين الصحوة الشبابية فى مصر

مثلاً فى حقبتها الثانية ، فإنها رهنت منطلقات العمل الإسلامى ، وأسرت تفكير وتوجهات هذه الطاقات - لدرس الماضى الأحادى - لسنين عديدة تالية . فكان على أى شاب عاصر هذه البدايات وتأثر بها ، وأثناء ممارسة عملية الالتزام بالدين ، كان عليه أن يقع تحت تأثير هزة عنيفة تجعله ينقلب بحدة وبزاوية ١٨٠ درجة . ومن التصالح مع المجتمع والنظام إلى الانقلاب عليهما معاً وفى وقت قصير للغاية . مما يجعل هذا الالتزام عنيفاً وعاطفياً ولا يتناسب مع منحنى التغيير الداخلى النفسى .

ويظل هذا الالتزام تحت شبهة الاتهام بالرفض الاجتماعى ، ذلك التيار المتنامى حينئذ تحت ضغط عوامل كثيرة ، وكان نصيبالتدين المضطهَد قدر كبير من المتأثرين به ، لصدق النبرة فى التحدى ، وقوة الاصطدام والإنكار ، ومجيئه فى مرحلة إفلاس وسقوط شعارات وأفكار كثيرة .

ولا حاجة للتدليل كثيراً على هيمنة هذا الاستنتاج على ممارسات ومنطلقات العمل الإسلامى فى هذه الفترة . ومع العودة قليلاً إلى الوراء ، يستطيع كل معاصر أن يسجل لتيارات الصحوة وكيف طرقت آذان المجتمع ومن أى باب .. فمن حادث المحاولة الانقلابية لتنظيم الفنية العسكرية ، ومروراً بحادث اغتيال الشيخ الذهبى ، وانطلاق مقولات التكفير والتى ربما ما زالت تشغل العقل الإسلامى ، وحسبك من ذلك بداية ليكون لها أثر لا يستهان به فى رسم خطوط ومنهجيات تنظيمات إسلامية ناشئة .

ومع تبلور خط منهج التغيير بالقوة وتأصل هذا التوجه الاصطدامى فراجت بضاعته فى أجواء هذا المشروع الوليد ، ذلك الذى حمل معه قناعات مبدئية برفض الحوار مع النظام ومؤسساته الاجتماعية .

وبالنظر إلى الأدبيات السائدة المتداولة بين الشباب فى تلك الفترة ، تجد كيف سادت وملكت الألباب تلك الكتب التى تتكلم عن الرِدَّة التى سادت العالَم الإسلامى ، ومقولات الحاكمية والتعامل مع النظم الطاغوتية ، وعن أفضل

الطرق لتغيير السلطة ، وعن الدور التآمرى الذى يقوم به الحكام لضرب الإسلام وتيّاراته .

ولكم لعبت تلك الأدبيات دوراً كبيراً فى تهيئة العقل الإسلامى الصاعد وفى اتخاذ موقف مبدئى من النظام ومؤسساته ، ولكم هيمنت هذه الفكرة على المنطلق التغييرى إلى درجة تفرض عليه اختزال المراحل واقتصار الطريق .

* *

ثم نجد أثر ذلك واضحاً أيضاً على نمو عامل التناقض والانشقاق بين التيار الإسلامى نفسه ، وبدلاً من أن تتجه صحوته إلى التوحد . وكنتيجة لمركزية هذا الهدف الدعوى نمى التناقض وتضخم إلى ما بين مؤمن بضرورة التغيير بالقوة ، وآخر يرى التغيير التربوى السلمى ، وثالثهم الذى يرفض بداية تعاطى السياسة ومشتقاتها . ومع بروز خط واضح يدعو إلى الاعتدال فى التعامل مع السلطة ، والدعوة لضبط النفس ، ومن ثَمَّ محاولة كسب الوقت ، فإنه لوجود على رأس أولياته فى العمل الإسلامى ، أهمية التغيير السياسى وإقامة الدولة الإسلامية ، ثم مدى تأثير ذلك على الجانب الدعوى التبشيرى ، ولوجود هذه القناعة بأولوية التغيير وعدم جدوى الإصلاح قبل تغيير الحكم ، جعل مجمل المسيرة تتجه نحو التصعيد ، كما كان من أثر تأخر سيطرة هذا الجناح المعتدل على الشارع الإسلامى لاحتواء حماس الرغبة فى التغيير تربوياً ، جعل محاولات قيادته -لضبط الشارع الهائج - تبوء بالفشل .

وبات ذلك التيار - المعتدل - بين نارين ، نار اتهام بعض الفصائل بالميوعة والمهادنة ، ومما يضطره لاتخاذ مواقف أكثر صرامة مع السلطة ، ثم نار التصعيد نفسها التى ليست فى صالح المشروع على المدى البعيد .

وهكذا تستمر قصة التصعيد ، والهروب إلى الأمام ، ففى ظل عوامل خارجية وأخرى داخلية ، من الطبيعى أن يشتعل فتيل الاصطدام ، ثم يكون

الأمر مسألة وقت ، حتى يأتى الموعد مع القدر ، ومحنة جديدة للمشروع الوليد، وكما حدث فى سبتمبر ١٩٨١

ثم ماذا بعد ؟؟

تتبلور انتهاجات جديدة وربما نظام جديد ، ومعه تأتى تحالفات جديدة ، وخطط أمنية جديدة ، مؤطرة سياسة القمع واليد الحديدية ، ومع صياغات جديدة للسياسة التعليمية ، فالثقافية فالإعلامية ، وفى محاولة شيطانية لاستئصال بل تجفيف منابع الصحوة ، وإن شئت قل : منابع الدعوة الإسلامية .

وهكذا يستمر المسلسل ، وليتكرر المرة تلو الأخرى .

والسؤال الآن : ماذا أثمرت تلك الرؤية الأحادية ، ثم مَن الخاسر فى النهاية ؟؟ وأليس الأمر يحتاج إلى التقويم ؟؟

وبداية يمكن القول إنه مع اتباع أسلوب منازعة السلطات منذ البداية ، ربما قد فات على الحركة الإسلامية فرصة المحافظة على مكتسبات نالتها وحققتها فى فترة السبعينيات ، مما اضطر السلطة لتغيير القوانين واللوائح فى وجه تمرير المشروع الإسلامى إلى الأمة والتضييق على منافذه .. وأثر غرورها بالسيطرة على بعض مواقع المجتمع مثل اتحادات الجامعات ، وربما قد تصورت الكثرة من الشباب حينذاك بأنهم أصبحوا قاب قوسين من امتلاك السلطة .

كما يمكن القول أيضاً : إن الحركات الإسلامية أخفقت بدرجة ما فى وضع الأنظمة الحاكمة فى محك حقيقى واختبار ، أمام مصداقيتها فى تعاملها مع الإسلام ، فقد جاءت ممارسات بعض الإسلاميين فى كثير من الأحيان ملجئة ومخرجة عن الطور لطبيعة أى حاكم وسلطان ، وقد تضيع الحقيقة طويلاً فى غمرة هذا الصراع .

وربما تكون تلك أبرز النتائج والانعكاسات الآن وبصورة مباشرة من واقع الحركات الإسلامية ، وقد يستمر هذا الحال المتجمد إلى مدى الله أعلم به ، ما لم تدخل عوامل جديدة فى الصراع .

ولكن عند النظر على مدى بعيد ، وكيف يمكن أن تؤثر نظرة المنازعة على الصورة ككل ، وكيف تنسحب هذه العلاقة المتوترة بين الحكام والدعاة على مستقبل الدعوة الإسلامية عموماً ، فقد تبدو الصورة أسوأ مما هى عليه الآن .

فمع استمرار استعداء الحكام على الإسلام ، ثم استثمار الغرب هذه العلاقة بمزيد من دفع الحكام لإحكام الطوق وضرب الصحوة الإسلامية ، فقد يزيد ذلك من تقوقع العمل الإسلامى ، ومن ثَمَّ انحصار آفاق التغيير على مساحة المنافسة غير المتكافئة مع السلطة ، ومع حساسية الجماهير فى التفاعل والتواصل مع المشروع الإسلامى ، وبروز الفكر الشاذ تحت وطأة الاضطهاد . عندئذ نكون قد تحصلنا على أخطر نتيجة ، ألا وهى تقوقع وانحصار وتشوه الفكرة الإسلامية مع الزمن ، وأثر المحاصرة التصاعدية لمرافق الدعوة ، من مصادرة المساجد وإغلاق الصحف وتأميم الدعاة ، فضلاً عما يتم الآن على المستوى التربوى من مسخ وتغيير للمناهج ولما يؤدى إلى تجفيف منابع التنشئة السليمة - الدينية - أمام الأجيال الصاعدة .

ثم ينبغى استحضارنا لعامل مهم وخطير أيضاً ، ألا وهو أن ظاهرة أمراء الأندلس - مرحلة السقوط - وأمراء الشام فى مرحلة الحروب الصليبية ، والاستعانة بالصليبيين ليتخلص بعضهم من بعض ، هذه الظاهرة تتكرر الآن ، وتحت الضغط المتصاعد للمعارضة الإسلامية ، ومن خلال التجاء بعض الحكام إلى أحضان الغرب طلباً للحماية والتدخل ، ومن أجل تفادى وصول الإسلاميين إلى السُلطة ، مع نمو هذا الآن بشكل سافر وعلنى ، وتحت ستار التحالف ضد الإرهاب والتطرف فى النظام العالمى الجديد .

ومطلوب الآن التعامل مع هذه الظاهرة بعمق وهدوء ، وما يستدعى تغيير طبيعة الخطاب الدعوى ، وبصورة تستحضر الأخطار جميعاً ، والمصلحة فى جميع الأحوال ، ووجه الضرورة فى التعسف فى المطالبة بالحق .

* *

● بين المشروعية .. والممارسة :

اعتمدت الحركة الإسلامية عند صياغة نظريات التعامل مع السلطة والأنظمة على منطلقين مشروعيين أساسيين :

أولاً : أن الإسلام دين ودولة وسياسة وقانون ، وأن الاشتغال بالسياسة من الشأن الإسلامى ، والمشاركة بالحكم مطلب طبيعى مشروع .

ثانياً : الحاكمية ، ومشروعية الحكم بما أنزل الله ، وضرورة انتزاع الحاكمية ، وردها إلى الله سبحانه وتعالى . وقد يكون من الضرورة أن نسجل هنا ملاحظتين أيضاً :

الأولى : أن الحركة الإسلامية حين مارست الاشتغال بالسياسة ، وهذا فى حد ذاته كان تجديداً فى الفكر الدعوى ومن الإيجابية الدعوية ، سيطرت المشروعية على أدائها السياسى ، وبالتوظيف والتركيز فى آن واحد على مسألة السلطة وشئون الحكم ، وأعتقد أن هناك فرقاً بين امتلاك الحس السياسى ومعالجة شئون الأمة ، وبين توظيف هذا الحس فى معارضة ومنازعة الحكم والسلطة .

الثانية : إلى أى مدى يمكن القول بتميز الممارسة الإسلامية السياسية ، فى الأهداف والمنطلقات ومرحلية إجراء التغيير السياسى ، عن غيرها من صور الممارسات المعارضة المستجيبة إلى مدى بعيد لغوغائية الشارع السياسى والرفض الاجتماعى ؟

فإلى أى مدى أخذ الخطاب السياسى الإسلامى بتغليب فقه المناصحة ، وضروب السياسة الشرعية ؟ [1] .

---

(١) إن محاولة التقدم للمساهمة فى إصلاح المؤسسات النقابية ، والإقدام على دخول المؤسسات التشريعية (كالبرلمان) ، وإظهار كيفية الممارسة الإسلامية للحق السياسى ، خطوة إلى الأمام على هذه الضروب ، وإن ظهر للبعض شئ من السلبيات . وربما الصبر على هذه الضروب جزء من إظهار واقعية الممارسة السياسية الإسلامية وقد يؤتى هذا الطريق ثماره بعد حين .

وإلى أى مدى أثَّر اعتماد الأطر التنظيمية ذات البناء العسكرى سابقاً ، واستمرار أخذ البعض به حالياً ، فضلاً عن ممارسة بعض الرموز للحركة لاستخدام القوة استجابة لمزالق الاستفزاز والاستثارة ، أثَّر على ممارسة الإسلاميين هذا الحق ومصادرته منهم من قِبَل السلطات ؟

إن خطورة العطاء السلبى لممارسة الإسلاميين ، تنطوى على عائد الثقة على المشروع الإسلامى وطارحيه ، وأقل ما يمكن أن يُرمَى به الإسلاميون فى هذا الخصوص ، أن خطابهم الدعوى لم يعتمد أساساً أطراً للتغيير بعيدة عن منصة الحكم ، وخاصة مع وجود ما يشجع من عوامل على هذا الظن مثل :

١ - أن طبيعة العمل الإسلامى ذى الصفة التكوينية والأطر التنظيمية ، قد توحى بالقدرة على المنافسة وبالتالى فالرغبة فى الاستعجال واردة لمفاجآت الطريق ووعورته ، مما يجعل ممارسة الإسلاميين فى اتجاه السلطة إلى التصاعد .

٢ - أن وجود سلاح قوى فى أيدى الإسلاميين ، وهو سلاح المشروعية (مشروعية الحكم والحاكمين) ، قد يلوح ذلك للبعض بكفايته لزلزلة وإسقاط أى نظام ، مع أن التلويح بهذا السلاح ليس كافياً على أى الأحوال ، وقد يُفهم أنه حق يراد به باطل ، فلا بد من ممارسة تكسبه البُعد عن شبهة الانتهازية السياسية [١] ، ومن خلال استيفاء الطرق الأخرى فى الدعوة والتغيير ، مع عدم إغفال قاعدة التغيير الأولى وهى الأمة .

نأتى فى النهاية ، لطرح هذا السؤال :

فأى الوسائل أجدى إذن ؟ المناصحة .... أم المنازعة ؟

---

(١) نرى إلى أى مدى امتدح المحللون السياسيون ، موقف الشيخ عمر التلمسانى ، عند استعراض الموقف مَن تطبيق الشريعة الإسلامية خلال جلسات مجلس الشعب المصرى وقد دعى لحضورها ، حيث كان مع مَن قالوا بضرورة مراعاة التدرج ، وحيث اعتبر الدكتور سعد الدين إبراهيم المحاضر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، هذا الموقف من قائد أكبر حركة إسلامية ، بأنه جاء بعيداً عن هذه الانتهازية السياسية ، وقد نشر هذا التعليق - على ما أذكر - بصحيفة الجمهورية المصرية .

ولكى نجيب على هذا السؤال ، علينا أن نراعى ضوابط ثلاثة ، هى : المشروعية ، والمصلحة ، والاستطاعة .

وحقيقة ، فإن المشروعية غير المتعسفة ، تستوعب الثلاثة .

فما الوسيلة التى توليها الآن الاستطاعة والمصلحة والمشروعية ، لكى يتحقق للمشروع الإسلامى أهدافه مع مراعاة مصلحة الدعوة الإسلامية ، فى حل إشكالية التعامل مع السلطة ؟

ولكى نجيب على هذا السؤال ، من الضرورى أن نستبعد عامل الزمن ، فمع العمل المنضبط ، يكون الزمن فى صالح الإصلاح لا محالة .

وإذا كانت تجارب الماضى القريب والحاضر الشاهد ، قد أعطتنا زخماً من الدروس فى مرارة المنازعة والمواجهات الطائشة ، وإذا كانت مصلحة التغيير والدعوة تستدعى إعطاء الفرصة لانتشار أسس الإصلاح وتفعيل وسائل الدعوة الإسلامية والتغيير الاجتماعى ، ومع كون ذلك لن يتأتى إلا بإبطال مفعول التوتر مع السلطات ، وتغيير الاستراتيجيات ، ومد جسور الحوار والمناصحة واستفراغ أساليب السياسة الشرعة ، فلماذا إذن نفضل طريق الانتحار ؟

أما من حيث المشروعية ، فمن حكمة التشريع أنه اعتمد دائماً جانب الاستطاعة والمصلحة للمكلفين ، فلم يكلّف الله نفساً إلا وسعها . وقد آن الأوان لاستحضار النصوص التى تتناسب مع حالة الدعاة وإمكانياتهم ، بدلاً من التعسف فى الاستشهاد بنصوص التكليف فى حق دولة الدعوة وأمة التمكين . مما انعكس على إعطاء الحركات الإسلامية حجماً أكبر من حجمها .

يقول الإمام أحمد بن تيمية : « ومَن كان عاجزاً عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد ، ففعل ما يقدر عليه من النصحية بقلبه ، والدعاء للأمة ، وبحبه للخير وفعل ما يقدر عليه من الخير ، لم يُكلّف ما يعجز عنه » [1] .

* *

(١) السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية : للإمام ابن تيمية .

● درس الحديبية :

إن صلح الحديبية الذى أمضاه الرسول ﷺ - فى العهد المدنى - والذى ضاقت به صدور الصحابة رضوان اللّه عليهم فى حينه ، اعتبره القرآن فتحاً ، وقد كان . ففى أجواء المعاهدة استطاع المسلمون استئناف الدعوة مما أدى إلى مضاعفة عددهم إلى أربعة أضعاف فى فترة تقل عن سنتين ، مما قلب موازين القوى ، فألقى الرعب فى قلوب زعماء قريش . فدخل المسلمون مكة دون قتال .

ولا أعتقد أن حالة الحركات الإسلامية الآن - فى أى دولة - أقوى من حالة مسلمى الحديبية بمقاييس التمكين والعصر ، فضلاً عن وجود رسول اللّه ﷺ بينهم ، وبالتالى فهم فى غنى عن الصبر والمناصحة .

إن المشكلة ليست فى إيجاد مسوغ للخروج والمنازعة ، من كفر أو ظلم أو حتى فسق ، حتى نسرف فى ذلك المخرج ، ولكن المشكلة فى إمكانية المنازعة ، وإلا كانت فتنة .

وإذا أصبح هناك شبه قناعة بجدوى طريق المناصحة ، فربما يكون الأهم فى هذا الشأن ، الوصول إلى الشكل الفعّال لهذه العملية ، ولذلك فقد يكون الأصعب من هذه الناحية ، هو كيفية اكتساب مقومات « المناصحة » الفاعلة . وما السبيل لإعانة المؤسسات الحاكمة فى بلادنا ، للأخذ بنصائح العلماء والدعاة ، فضلاً عن استقصائها لديهم ، واحترامها ؟ إن ذلك ، لربما يكون من أهم الواجبات التى يجب أن تخضع للبحث والدراسة ، قبل أن تأخذ طريقها للممارسة على أرض الواقع ، وربما يكون ذلك من أهم واجبات الوقت والمرحلة التى تمر بها الدعوة الإسلامية .

فمطلوب البحث إذاً عن تلك الآليات التى يجب أن يكتسبها خطاب الدعاة مع حكام المسلمين المعاصرين ، ثم ما هى شرائط هذه العملية ، بدءاً من شروط العالِم والداعية المأخوذ بنصحه ، ثم طريقة النصح المناسب للوقت والزمان ، ثم إذا كانت هناك أزمة ثقة بين الحكام والدعاة ، فكيف السبيل لإعادة هذه الثقة ؟

ثم علينا أن ندرك إذاً المغزى من وصية المولى عَزَّ وجَلَّ لسيدنا موسى وأخيه هارون عند تكليفهما بأول خطاب دعوى لأطغى نظام سياسى فى التاريخ ، وما هى تلك المعانى التى يجب أن نستحضرها من فقرات تلك الوصية الهامة ، بدءاً ما نقدمه بين يدى العملية الدعوية : ﴿ اذْهَبْ أنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِى وَلا تَنِيَا فى ذِكْرِى ﴾ (١) ، ثم الطبيعة التى يجب أن يكتسبها الخطاب : ﴿ فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (٢) مع حجم الرجاء فى التوفيق ، ثم التعبئة المعنوية التى لا تؤثر على جملة الخطاب ودرجة أدائه وربانيته : ﴿ قَالَ لا تَخَافَا ، إِنَّنِى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (٣) ، فضلاً عن حجم بقية الدروس المستقاة من بقية القصة (٤) ، ومن المسيرة التطبيقية لتاريخ هذه العلاقة فى التاريخ الإسلامى .

* * *

(١) طه : ٤٢ (٢) طه : ٤٤ (٣) طه : ٤٦

(٤) أولاً - وقبل كل شئ - مغزى الجدوى من هذا التكليف بهذا الخطاب من قِبَل الله مع علمه سبحانه وتعالى سابقاً بأن فرعون لن يؤمن .